مؤسسة فريدريش ايبرت

دور المصارف في خلق بيئة مؤاتية للاستثمار الصناعي في لبنان.

بقلم الدكتور

فريد بلبع جبيلي

١٩٩٩

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ية اللبنانية

الدولة لشؤون التنمية الإدارية

ع ودراسات القطاع العام

دور الحكومة في خلق بيئة مؤاتية للابتكار الصناعي في لبنان

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

يوجه الناشرون شكراً إلى منظمة العمل الدولية
لمساهمتها في نشر هذه الدراسة

دور الحكومة في خلق بيئة مؤاتية للابتكار الصناعي في لبنان.[1]

بقلم الدكتور

لويس ج.حبيقة[2]

(1) تم تقديم هذا البحث إلى المؤتمر الثاني حول البحث العلمي والتنمية الصناعية في قصر الاونيسكو بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(2) الدكتور لويس ج. حبيقة حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأميركية. وكان عميداً لكلية العلوم الاقتصادية في جامعة القديس يوسف في بيروت خلال الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٩. ثم عمل كخبير في البنك الدولي في واشنطن حتى العام ١٩٩٤. وهو حاليا رئيس مجلس ادارة ومدير عام شركة تنمية الاتصالات في لبنان (Sodetel S.A.L.) وأمين عام غرفة التجارة الدولية (لبنان) وأستاذ العلوم المالية في الجامعة الأميركية في بيروت.

ملاحظة: مترجمة عن الدراسة المعدة باللغة الانكليزية تحت عنوان :

"The Role of Government in Creating an Enabling Environment for Industrial Innovation in Lebanon"

وموجودة لمن يرغب في جمعية الصناعيين اللبنانيين.

المحتويات

صفحة

المقدمة: ٧

استراتيجية الحكومة اللبنانية التنموية ١٢

- انعاش النمو الاقتصادي ١٢
- الاستثمار في البنى التحتية ١٩
- تهيئة المناخ لرأس المال البشري والمادي ٢٠
- اصلاح الادارة العامة ٢٩

سياسات الاقتصاد الجزئي ٣٥

- لماذا التدخل الحكومي لتشجيع الابتكار؟ ٣٦
- سياسات الموارد البشرية ٤٢
- السياسة التكنولوجية ٤٥
- سياسة المنافسة ٥٠
- المعرفة الجديدة ٥٣

- قضايا التمويل ٥٥
- قضايا السوق ٥٩
- الجداول ٦٧
- الرسوم البيانية ٧٤
- التوصيات ٦١
- المراجع ٦٥

مُقَدِّمَة

الهدف من هذا البحث هو دعوة الحكومة اللبنانية لأن تلعب دوراً محدداً وقيادياً في مجال تشجيع الابداع والابتكار والتجديد في القطاع الصناعي. ومن الواضح ان الابتكار يجب ان يصدر عن المؤسسات الصناعية نفسها. على الحكومة ان توفر لهذه المؤسسات البيئة الصحية والاسس القانونية التي تساعدها على الابتكار. ففي الواقع، احدثت العولمة وثورة الاتصالات تحولا في الميزة المقارنة للدول باتجاه زيادة اهمية النشاط التجديدي. ويعتبر التجديد في تطوير المنتجات وفي اساليب التمويل وتنظيم العمل واستراتيجيات السوق مسائل حيوية لبقاء القطاع الصناعي اللبناني حيويا ولازدهاره مستقبلاً.

ولا بد للمؤسسات ان تكون مرنة كي تتمكن من التجاوب

بسرعة مع التغيرات التنافسية ومع تقلبات السوق. فالمركزة التي كانت ذات يوم قلب هذه الاستراتيجية اصبحت مرفوضة لانها ثابتة اكثر مما يجب نسبة لديناميكيات اسواق اليوم وللتقنيات المتغيرة. ويمكن للمنافسين ان يقلدوا بسرعة أي مركز في السوق وتصبح الميزة مؤقتة في افضل الاحوال. وحسب بورتر (Porter)[3] ، يمكن لشركة ان تتفوق على منافسيها في حال تمكنها من تحقيق تقدم عليهم والمحافظة عليه. ولا بد لهذه الشركة من تقديم قيمة اكبر للزبائن او من خلق قيمة معادلة (مشابهة) بتكلفة اقل او كليهما. ومن ثم تتأتى الربحية الكبيرة لان تقديم قيمة اكبر يتيح للشركة فرض متوسط اسعار اعلى للوحدة؛ وتؤدي زيادة الفعالية الى تخفيض متوسط تكاليف الوحدة. ومن الاهمية بمكان التمييز بين مفهومين في هذا المجال: فالفعالية العملاتية تعني انجاز الانشطة نفسها بشكل افضل من المنافسين؛ واما المركزة الاستراتيجية فتعني انجاز انشطة مختلفة عن انشطة المنافسين او انجاز انشطة مماثلة لانشطتهم بطرق مختلفة. فالمنافسة القائمة على الفعالية العملاتية وحدها عملية مدمرة للطرفين وتقود الى حروب استنزاف. وتصل هذه المنافسة

(3) See Michael Porter. "What is Strategy?" in Harvard Business Review (HBR). Nov. /Dec. 1996.

في نهاية المطاف بالشركات الى شراء منافسيها من خلال الادماج والاستحواذ، وهذا ما يحصل في العديد من القطاعات على النطاق العالمي هذه الايام.

وتقوم الاستراتيجية التنافسية على الاختلاف. ويعتمد نجاح أي استراتيجية على انجاز العديد من المهام بشكل جيد وايجاد التكامل فيما بينها. فلماذا تعجز العديد من الشركات في وضع استراتيجية؟ ان وضع الاستراتيجية يعتمد الى حد كبير على القيادات. فالاستراتيجية توفر لنا خيارات حول ما يجب ان نقدم عليه بقدر وباهمية الخيارات التي يجب ان نقدم عليها. وتتطلب الاستراتيجية نظاماً ثابتاً واتصالات متبادلة واضحة. وفي الواقع من المفترض بالاستمرارية الاستراتيجية ان تزيد من فعالية التحسين المستمر للمؤسسة. فقد تضطر الشركة الى تغيير استراتيجيتها اذا طرأت على صناعتها تغيرات بنيوية رئيسية. ولا غنى للشركات عن القادة الاقوياء الذين يملكون جرأة وارادة الاختيار بين استراتيجيات مختلفة.

وعلى الشركات اللبنانية ان تركز جهودها على تحديد عملياتها الانتاجية ومنتجاتها. فالمنافسة الاقتصادية في القرن القادم

ستقوم على الابداع والتجديد والاختراع. لذا، فان التعليم الملائم لمدرائنا ومهندسينا وقوة عملنا يصبح امراً جوهرياً. كما ان تطوير نظام ملائم لتسجيل براءات الاختراعات ضروري لحماية المجددين من المقلدين ولكي ينتفع المجتمع والمجددون انفسهم من ثمار عملهم ويتشجعون على المزيد من التجديد كماً ونوعا.

ومع ان القيادة الاستراتيجية والتجديد الصناعي يجب ان يبرزا من داخل المؤسسة أو الشركة، ففي رأينا ان للحكومة دور هام تلعبه في المضي بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي اعتماد سياسات انتقائية على مستوى الاقتصاد الجزئي مخصصة لهذا القطاع. وسوف يركز هذا البحث نتائجه على الصورة المتوسطة الى طويلة الأمد لانها تؤثر على احتمال نجاح هذا القطاع اكثر بكثير من تأثير السياسات قصيرة الأمد. ومع ان المقترحات التي قدمتها الحكومة اللبنانية لهذا القطاع حتى الآن والمتعلقة بالاعفاءات من التعرفة الجمركية ووضع بعض اجراءات الحماية مقترحات ايجابية فمن الواضح انها غير كافية لتشجيع التجديد والابداع اللازمين لنجاح القطاع في القرن القادم . هنالك حاجة لنظرة طويلة الأمد من جانب الحكومة اللبنانية. وسنستفيد من توصياتنا من دروس معينة نستمدها من تجربتّي آسيا واميركا اللاتينية. ونجد حالة سنغافورة مثيرة للاهتمام بشكل خلص

نظراً لتشابهها مع حالة لبنان[4].

(4) See R.S. Sisodia. Singapore Invests in the Nation-Corporation. HBR. May/June 1992.

استراتيجية الحكومة اللبنانية التنموية

ان اعتماد سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الملائمة والصحيحة اليوم يخلق ابتكارات الغد. ولتحقيق مستوى مرضٍ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب على الاستراتيجية التي نعتمدها ان تركز على التحديات التالية في آن واحد:

أ. انعاش النمو الاقتصادي باتباع سياسات تدعم التنمية المستديمة والعادلة . ففي الواقع ان معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد اللبناني بلغت ٧%عام ١٩٩٥، و ٤% عام ١٩٩٦ و ٣،٥% عام ١٩٩٧. كما انخفض مؤشر الاسعار من ١٦% عام ١٩٩٥ الى ١٤،٥ % عام ١٩٩٦ الى ٥،٢ % عام ١٩٩٧.

وزاد الناتج المحلي الفردي من ٣٨٠٠ دولار عام ١٩٩٥ الى ٤٧٠٠ دولار عام ١٩٩٧. ومن التحديات التي تواجهها الحكومة اللبنانية هو تعميم الانماء المتوازن على كل الاراضي اللبنانية .

فالدول الشرق أسيوية بنت اقتصاديات متينة شجعت على الاستثمار . واستعملت سياسات وجهت هذه الاستثمارات الى قطاعات وصناعات محددة. واعتمدت على استقرار اجتماعي وسياسي قل نظيره[5]. كما تفهمت قيادات هذه الدول الاهمية الانتاجية في دعم النمو الاقتصادي. وبالرغم من الفروقات الواضحة بين السياسات المتبعة في كل من الدول ، فهنالك وتبعا للبنك الدولي ملامح نجاح مشتركة تلخص كما يلي:

- تشجيع التجارة الخارجية
- سياسات اقتصادية محافظة
- الاستثمار في العنصر البشري
- الحفاظ على الاسواق التنافسية للعوامل
- تشجيع تقليد سياسات بعضهم البعض
- تشجيع التقليد التقني وتقليد الاستراتيجيات التجارية
- تسهيل الاستثمار المباشر

(5) See P.A. Petri. The Lessons of East Asia: Common Foundations of East Asian Succes. The World Bank. 1993.

ومع ان الدول الآسيوية تمر بأزمة حادة جداً بدأت في تـايلاند في تموز/يوليو ١٩٩٧[6]، فليس هناك أي شك في نجاحهم في وقت تتكيـف اقتصاداتهم مع العالم المعولم. وتواجه الدول الآسـيوية، الـتي حمـت ودعمت اقتصاداتها وصناعاتها لسنين طويلة، ظروفاً صعبة في اعقـاب مؤتمر اوروغواي وما نتج عنه من محافظة على حقوق الملكية الفكريـة. واصبح التقليد في العالم المعولم الجديد ممنوعا تقريباً. وعلـى الـدول الآسيوية، مثل بقية دول العالم، ان تبدأ بالتجديد والابتكار لتتمكن من النمو.

ورغم ان الحكومات المتتالية قد نجحت في تحقيق استقرار اللـيرة اللبنانية وفي ضبط التضخم من خلال سياسة معدلات فائدة مرتفعة، فقد تأخرت الاستثمارات عن مجاراة هذه السياسة وبالتالي ارتفـع عجـز الموازنة. كما ثبت بوضوح ان سياسة الضرائب المنخفضـة لا تكفـي لتشجيع الاستثمار في البلاد. وعلى الحكومة ان تبذل قصارى جـهدها لترشيد الانفاق وخفضه ولتحسين تحصيل الضرائب، ولتعديل النظـام الضريبي بشكل منصف للجميع، واخيراً البدء بعملية خصخصة للعديـد من الخدمات والمرافق.

وقد أظهرت موازنة عام ١٩٩٧ عجزاً قدره ٣٦% من مجمـوع

(6) See Louis G. Hobeika. The Asian Currency Crisis. The Lebanese and Arab Economy. Jan. 1998.

٦٣٧٥ مليار ليرة لبنانية، وارتفع بالتالي حجم الدين العام. ويتسـاءل المراقبون والخبراء الاقتصاديون كيف ستتمكن الدولة اللبنانية من تسـديد ديونها وكم ستستغرق العودة الى وضع مالي طبيعي. ويصعب كثـيراً في الواقع الوصول الى توازن في الموازنة عندما تكون هناك صعوبة في خفض النفقات وزيادة الضرائب. ولا توجد، لسؤ الحظ، حلول سـريعة واذا وجدت قد لا يقبلها الناس. وهكذا نجد اننا مضطرين حاليا للعيش مـع حالة عجز دائم وديون متفاقمة تفرضها الاحداث الراهنـة وجـدول المشروعات الحكومية[7].

وكان من بين الحلول التي طرحت في السنوات القليلـة الماضيـة لتعزيز برنامج اعادة الاعمار وتعزيز الاقتصاد تخفيض معدل اعلى ضريبة دخل الى ١٠%. وقد رسمت هذه السياسة لتشجيع الشـركات علـى الاستثمار وتحقيق الارباح ولدفع الافراد الى بذل مجهود اكبر في عملـهم والى زيادة مدخراتهم.

ويبدو جلياً ان هذه السياسة قد أثبتت منذ تبنيها تأثيرها الايجـابي على النمو الاقتصادي وعلى الدخل الفردي، وعلى مؤشـر المخـاطرة بالنسبة للبنان. ولكن في الواقع لا يمكن اثبات العلاقة السببية المباشـرة بين السياسة المعتمدة والنتائج الايجابية. ويمكننا القول بان تحسين الوضـع

(7) See Louis G. Hobeika. The Economic and Financial Consequences of the Lebanese Budget Deficit. The General Manager. Feb. /Mar. 1997.

الاقتصادي يعود في الاساس الى قيام حالة من السلام والامن. وفي الواقع، تشير حالات التخفيض للضرائب المباشرة التي خبرتها دول عديدة، وخصوصاً الولايات المتحدة الاميركية، الشكوك حول رشادة هذا الاجراء في لبنان.

فاذا كانت الحكومة الجديدة غير قادرة على اجراء تخفيض كبير في نفقاتها، فعليها على الاقل ان تخفض نفقاتها غير الضرورية بواسطة التقشف الفعلي، وان تتبنى خطة تصاعدية لضريبة الدخل (كما هو الحال تقريبا في كافة اقتصاديات العالم الحر)، وان ترفع سقف الضريبة الى ٢٥% لكي تزيد من عائداتها وتروج الانصاف والكفاءة في المجتمع اللبناني. ويجب ان يحتوي قانون الضرائب الجديد على بنود تشجع الاستثمارات مثل "مخصصات الاستهلاك" وخصوصا "إئتمان ضريبة الاستثمار". ويجب تجنب فرض ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك بسبب طبيعتها التناقصية. والضرائب المباشرة على الانفاق مغرية نظرياً ولكن يصعب تطبيقها. ومن المحبز تطبيق ضريبة القيمة المضافة ولكن يصعب ذلك في السياق الاداري الحاضر في لبنان. كما يمكن استخدام موارد مخصصة لتمويل مصروفات أو استثمارات محددة.

وقد تضر السياسة الضريبية الراهنة على المدى الطويل بالانقاذ المالي المتوقع. وتعملنا تجربة الرئيس ريغان الكثير على الرغم من

الاختلاف الكبير بين البلدين. فقد ادى تخفيض ضرائب الدخل الى زيادة عجز الموازنة في غضون سنوات قليلة فقط. ويمكن تفسير زيادة عجز الموازنة نتيجة للعجز عن تخفيض المصروفات ولزيادة معدلات الفائدة ولبطء نمو الاقتصاد، وهي حالة تعكس تماماً ما جرى في لبنان حتى الان. ويرجع فشل التجربة الاميركية الى عدم قيام الشعب الاميركي والشركات الاميركية بزيادة استثماراتهم ومدخراتهم من ناحية، والى ضعف التنسيق بين السلطات النقدية والمالية من ناحية ثانية.

ويتفق كافة الاقتصاديين مع صندوق النقد الدولي على ان العلاقة بين عجز الموازنة وسعر الصرف هي سلبية في الأمد الطويل. وهذا يعني ان زيادة العجز قد تحسن معدل سعر الصرف لعملة ما لفترة قصيرة ولكن تأثيرها في الامد الطويل سيكون سلبياً. ولذا يتوجب علينا في لبنان ان نهتم بعجزنا الدائم وبديوننا. وسيكون لهذا العجز المستمر في وقت قريب اذا لم تبدأ الحكومة بتخفيفه تأثيراً سلبياً على الليرة اللبنانية.

مع ان لبنان خارج من حرب طويلة ومدمرة وبالتالي فهو بحاجة ماسة الى الاستثمارات، فان امكانية الاقتراض الوطني محدودة. فالاقتراض المتزايد سيؤدي الى زيادة في مؤشر التضخم اذا استمر النمو الاقتصادي في التباطؤ. كما ان القدرة الاستيعابية للاقتصاد اللبناني محدودة ايضاً. وستؤثر زيادة الاقتراض الداخلي والخارجي سلباً على

الاقتصاد الوطني ما لم تتم تغطيتها بواسطة النمو. ومن الواضح انه اذا فاق معدل النمو الاقتصادي معدل الفائدة على الدين العام، يصبح من الاسهل امتصاص هذه الديون في المدى الطويل.

ولكن هذا الأمر لا يمكن ان يستمر لزمن طويل لان الطلب المتزايد على العملة سيرفع من معدلات الفائدة الى ان تتجاوز معدل النمو الاقتصادي . وما يثير قلقنا اليوم في لبنان هو ان معدل النمو الاقتصادي أقل من معدل الفائدة مما يقلل من امكانية خدمة الدين في المستقبل بدون التسبب في ازمة مالية ونقدية.

وتظهر الحقائق العالمية ان عجز الموازنة في الامد الطويل يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتدرك الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي التأثير الخطير لعجز الموازنة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي كما يتضح من المناقشة الاخيرة للموازنة. ويعتمد الحفاظ على معدل سعر الصرف الحالي لليرة اللبنانية في ظل سياسة الانفاق الراهنة الى حد كبير على الافتراض بان الاستثمارات الحالية سوف تدفع النمو الاقتصادي بقوة. ففي هذه الحالة سيزداد الدخل الحكومي ويتجاوز الانفاق ويساعج على حماية الليرة وعلى خدمة الدين. وعلى الحكومة اللبنانية تطبيق اصلاحات مالية وادارية كي تتمكن من مواجهة ازمة الدين. كما ان توقيت تنفيذ السياسات

المقترحة امر حاسم بالنسبة لنجاحها. ويعتبر تبني خطة ضريبة دخل تصاعدية سقفها ٢٥% (إضافة الى شروط الاستثمار التي ذكرت سابقا) سياسة صحيحة على لبنان اتباعها مع دخوله "منظمة التجارة العالمية" وإضطراره بالتالي الى خفض رسومه الجمركية.

ب) الاستثمار الكثيف في البنية التحتية للوصول الى مرحلة "الدولة الذكية" مثل سنغافورة التي اقامت اول مجتمع في العالم يقوم بكامله على الاتصالات الالكترونية (network). وتثبت سنغافورة قدرة بلد لا يملك اية موارد طبيعية تقريباً على خلق مزايا اقتصادية ذات تأثير يصل الى مناطق بعيدة جداً عن منطقته. وتمثل تجربة سنغافورة احدى السيناريوهات لما يمكن ان يحصل عندما تلعب حكومة ما دوراً فعالاً في تخطيط وادارة البيئة الاقتصادية. فقد استثمرت حكومة سنغافورة في التقنية وفي الطاقات البشرية. وقد اصبحت ادارة التكنولوجيا والاستخدام الفعال لتقنية المعلومات موضع الاهتمام المركزي للادارة في عصرنا. وكانت استراتيجية تقنية المعلومات حجر الزاوية في التخطيط الاقتصادي الشامل لسنغافورة. وقد تحولت سنغافورة الى "جزيرة ذكية" من خلال خطة دعتها (تقنية المعلومات ٢٠٠٠) امدت البلاد " بشبكة خدمات رقمية متكاملة" منذ العام ١٩٨٩. ويقوم التجار ببساطة من خلال نظام "الشبكة التجارية"

بتعبئة نموذج الكتروني واحد ينقل عبر الشبكة الى الوكالات المعنية المناسبة ويتم ارجاعه الى التاجر في مدة ١٥ دقيقة. ويجري حسم رسوم الطلب وتعرفة الجمارك اوتوماتيكياً من حساب التاجر.

ويقدم ميناء سنغافورة ايضا معدلات تنافسية افضل من أي ميناء دولي آخر في المنطقة. وتمت اقامة نظام "شبكة الميناء" الشبيه "بالشبكة التجارية". ويدار المطار بشكل كفؤ ويسنده النجاح العالمي للخطوط الجوية السنغافورية. ويقع بحر سنغافورة على مقربة من جبالها التي تشقها شبكة طرق جيدة. وهكذا نرى ان الدروس التي يتعلمها لبنان من سنغافورة واضحة تماماً وهي تشجيع الحكومة على المضي في الاستثمار في البنية التحتية الى ان نصل الى مرحلة "الدولة الذكية". ولا بد من مراجعة هذه الاستثمارات السابقة والمستقبلية من حيث تكاليفها ونوعيتها من قبل هيئة مستقلة ، خصوصاً في فترة الموازنات المحدودة التي نمر بها.

ج) خلق مناخات ملائمة لرأس المال البشري والمادي لكي يعكس اكبر مردود ممكن[8]. فالاستثمار في رأس المال البشري أمر ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد في لبنان. فرأس المال البشري يتكون من معرفة ومن مهارات. والاستثمار في

(8) See Louis G. Hobeika. "Building Human Capital in Lebanon". The General Manager. Nov. /Dec. 1996.

التعليم والتدريب والصحة والتغذية وغيرها من الخدمات الاجتماعية ضروري لتحقيق تنمية سريعة وفعالة ومستديمة . وقد حقق العالم خلال الخمسين سنة الماضية تقدماً هائلاً في مجال تنمية رأس المال البشري. وقد زاد الدخل الفردي على الضعف، وارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٤٠ الى ٦٣ سنة، وانخفضت معدلات وفيات الاطفال حوالي الثلثين. كما حقق لبنان تقدماً بارزاً في هذه المجالات حيث ارتفع العمر المتوقع عند الولادة فيه من ٦٥ سنة في الثمانينات الى ٦٩ سنة اليوم. وانخفض معدل وفيات الاطفال من ٤٨ وفاة لكل الف ولادة في الثمانينات الى ٣٢ وفاة اليوم. وعلى الرغم من التقدم البارز الذي حققه لبنان في هذا المجال، فهو ما يزال متخلفا عن بعض الدول التي تتمتع بمستويات تنمية مماثلة مثل سريلانكا وكوريا.

وحين نقارن شرق آسيا باميركا اللاتينية نجد ان ٣٤ % من الفرق في معدلات النمو بينهما الذي تمّ التنبؤ به يرجع الى مستويات الاستثمار الاعلى في التعليم، وان ٣٨% من هذا الفرق يرجع الى معدلات اعلى من الالتحاق بالنظام التعليمي . وتظهر دراسة اجراها البنك الدولي على ٩٨ بلداً وجود ارتباط ايجابي قوي وشديد بين الالتحاق بالمدارس ومعدلات النمو الاقتصادي . ففي سنة ١٩٦٠ كانت مستويات الدخل في باكستان وكوريا متماثلة، ولكن الناتج المحلي الاجمالي للفرد في كوريا

اصبح بحلول سنة ١٩٨٥ اعلى بثلاث مرات تقريباً مما هـــو عليـــه في باكستان. ويرجع السبب في هذا الفرق اساساً الى معدلات الالتحـــاق بالتعليم الابتدائي. فقد كان ما يقل عن ثلث الاطفال في سن المرحلـــة الابتدائية في باكستان ملتحقين بالمدارس مقارنة بـــ ٩٤% في كوريا.

والارتباط الايجابي بين التعليم والدخل ظاهرة عالميـــة لا خـــلاف حولها. فالتعليم يزيد الانتاجية. فقد وجد في ماليزيا وغانا والبـــيرو ان سنة تعليم إضافية تزيد انتاج الفلاح ما بين ٢% و ٥% تبعـــاً لحجـــم الارض الزراعية والمدخلات وساعات العمل وغيرها. وفي تايلاند يبلـــغ احتمال استعمال المزارعين الذين اكملوا ٤ سنوات من التعليم انـــواع جديدة من السماد وغيرها من المدخلات ثلاثـــة اضعـــاف احتمـــال استعمالها من قبل المزارعين الذين حصلوا على سنة واحدة الى ٣ سنوات من التعليم. وكلما اصبحت التقنيات اكثر تعقيداً كلما ازدادت قيمـــة التعليم.

وفي افريقيا، يمكن لارتفاع نسبة الاناث اللواتي يعرفـــن القـــراءة والكتابـــة ب١٠% ان يخفض وفيات الاطفال بنسبة ١٠% . ويوجـــد في العالم النامي ٨٦ انثى لكل ١٠٠ ذكر في المدارس الابتدائيـــة، و ٧٤ في المدارس الثانوية و ٦٤ في التعليم ما بعد الثانوي. وقـــد ارتفعـــت معدلات الالتحاق بالمرحلة الابتدائية في كافة الدول النامية بين عـــامي

١٩٨٠ و ١٩٩٠ من ٦٩% الى ٧٦%. وانخفضت في المقابل الأمية بين السكان الراشدين من ٥٤% عام ١٩٧٠ الى ٣٥% عام ١٩٩٠. ولكن اكثر من نصف النساء في الدول النامية ما يزلن أميات مقارنة بـــ ٢٨% من الرجال. كما انخفضت عمالة الاطفال وهي تخضع لرقابة شديدة من جانب المنظمات الوطنية والدولية.

ونستمد من التجربة والبحث مبدأين اساسيين لاصلاح التعليـــم والاستثمار فيه. المبدأ الاول يقوم على اعادة توجيه الموارد نحو التعليـــم الابتدائي الاساسي والفني والاعتماد على التمويل الخاص للمســـتويات التعليمية الاعلى؛ واستخدام مخرجات التعليم كمعايير لقيـــاس فعاليـــة استخدام الموارد. ونعتقد بان التعليم الاساسي يستحق اولوية قصـــوى لأربعة اسباب:

١. انه يشكل الاساس الذي يقوم عليه التعليم العالي.

٢. ان اكبر عائد قياساً على المعاش الذي يكسبه الفـــرد يرتبـــط بالتعليم الاساسي.

٣. يستفيد الفقراء على وجه الخصوص من الانفاق العام علـــى التعليم الاساسي . واما دعم التعليم العالي فيفيد فئات الدخل الاعلى اكثر بكثير مما يفيد الفقراء.

٤. يجلب التعليم الاساسي للحاصلين عليه فوائد إضافية عريضة تتراوح من انخفاض الوفيات والخصوبة الى صحة وغذاء افضل والى امية اقل. كما تتعزز ايضا الديمقراطية. فالأسر التي تقبل بعدد اولاد اقل يمكنها الاستثمار بشكل اكبر في الصحة والتغذية والتعليم والتدريب لكل طفل من اطفالها. ويمكن للحكومات في الواقع التأثير على نوعية التعليم بطرق عدة هي:

- اشتراط مستويات اداء واضحة ورفيعة في المواضيع الاساسية.
- وضع سياسات تعطي للمدارس مرونة في اعداد برنامجها ومنهاجها واطالة السنة الدراسية اذا لزم الامر.
- وضع سياسات لدعم المدخلات التي تحسّن اداء الطلاب مثل المواد التدريبية والكتب والادوات التعليمية (كتب وطبشور ...).

ان نظام التعليم المدرسي والجامعي اللبناني من اكثر النظم التعليمة تقدماً في المنطقة. وتكمن مشكلة هذا النظام في الفرق بين نوعية المؤسسات التعليمية. فلدينا مدارس وجامعات ممتازة ومتوسطة وسيئة من حيث مستواها التعليمي. ولهذا السبب يفترض في الحكومة انفاق

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الاموال على تحسين التعليم الاساسي والفنّي الذي يمثل مسالة جوهرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان على المدى البعيد. وتعلمنا تجربة دول شرق آسيا بأن علينا ايلاء اهتمام اكثر بتوفر ونوعية التعليم الاساسي والفنّي. ولكننا نرى لسؤ الحظ ان الجهود والموارد في لبنان تتركز على التعليم العالي الحكومي. وهذا ليس خطأ بحد ذاته. ولكن الخطأ هو تركز الخريجين في عدد صغير من التخصصات. على الحكومة ان تعيد توزيع مواردنا العامة بشكل فعال . ومن المفضل اعطاء الاولوية للتعليم الاساسي والفنّي في المناطق الفقيرة والريفية. ولنقم بتحسين مستوى التعليم العالي في المؤسسات والجامعات الموجودة قبل ان نمنح تراخيص لانشاء كليات جديدة او قبل ان نفتتح جامعات جديدة[9]. ونوصي بادخال نظام تصديق بواسطة "مجلس التصديق للمهندسين والتكنولوجيا" او غيره من المنظمات كآلية لضمان النوعية. ولذا فمن الضروري وضع استراتيجية تربوية من قبل وزارة تربية موحدة تحدد الاولويات ووسائل تنفيذها.

ليس من السهل اطلاقا رسم وتنفيذ الاصلاحات في النظام الصحي. والمصاعب التي واجهت خطة كلينتون الصحية هي مثل على نوع العقبات التي قد تواجهها اية خطة صحية جديدة في أي دولة.

(9) Currently Lebanese universities graduate around 1000 engineers every year, adding to the existing 26000 membres of the Order. Their potential employment should be the concern of the Government.

ويمكن للتنوع والمنافسة في تمويل وفي تقديم الخدمات الصحية ان يساعدا على تحسين النوعية وعلى زيادة الخيارات المتاحة وتسهيل الوصول الى الخدمات الصحية وتخفيض عبء الانفاق العام على الصحة. ويمكن لنظام تأمين صحي اجتماعي وخاص ان يضمن زيادة التردد على العيادات غير الحكومية. وهناك حاجة دائمة للاستثمار في بناء مستشفيات جديدة ولتحسين المستشفيات الموجودة. وهناك حاجة للمستشفيات الحكومية في المناطق الريفية والفقيرة. وتقدم معظم الشركات في لبنان لموظفيها مزايا تشمل اعانات الصحة والتعليم. وسوف يتصاعد هذا التوجه بمرور الزمن لانه لا بدّ من ارتفاع تكاليف هذه الخدمات سنة بعد سنة . فخدمات الرعاية الصحية في غاية الاهمية ويصعب تقديمها بمستوى نوعي ممتاز وباسعار معقولة. ولسوء الحظ لا يوجد حل سهل لهذه المعضلة. وتظهر دراسة اجرتها "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) على نظم الرعاية الصحية عدم وجود أي ميزة مؤكدة لأي من هذه النظم.

وعلى الرغم من عدم وجود أي مشكلات غذائية ظاهرة في لبنان، تظهر العديد من المؤشرات الاجتماعية اننا نعاني من مشكلة نوعية في مجال التغذية. وما يزال العمر المتوقع عند الولادة منخفضاً مقارنة بالدول الغربية. ويرجع هذا الانخفاض الى التغذية الصحية والى عوامل اخرى. ومن الواجب بذل المزيد من الجهود لتحسين نوعية التغذية

خصوصاً في المناطق الريفية والفقيرة.

تتحمل الحكومة مسؤولية على قدر كبير من الاهمية في رسم السياسات الملائمة في المجالين الصحي والتربوي. ويمكن للمؤسسات الخاصة ان تساهم بشكل رئيسي في هذين المجالين من خلال توفير الخدمات المباشرة، وهي تفعل ذلك بالطبع. وعلى الدول التوصل الى الشكل الافضل من الخليط العام والخاص الذي يتلاءم مع ظروفهم الخاصة. ويتفوق القطاع الخاص دائماً في مجال النوعية والكفاءة. وتتحمل الحكومة مسؤولية توفير خدمات للعائلات غير القادرة على دفع رسوم الخدمات الصحية ضمن امكانات هذه العائلات المادية. ويقدر ما ينفقه القطاع الخاص حالياً على الرعاية الصحية بـ ٥٠% من مجموع الانفاق العالمي على الصحة. واما الانفاق العالمي على التعليم فيبلغ ٥،٨% من الناتج المحلي الاجمالي، يقدر ان الحكومات تنفق ٧٠% منه والقطاع الخاص ٣٠%.

وجاء الخليط العام والخاص في المجال التربوي كنتيجة مباشرة للصراع السياسي على التحكم بالمنهاج الدراسي ، وهو انعكاس للتنوع الثقافي والديني.

ان تغيير دور الحكومة من جهة تقديم الخدمات الى جهة خلق المناخ الملائم للقطاع الخاص لا بدّ وان يستكمل بواسطة اطار من

الشفافية القانونية والتنظيمية . على الحكومة التدخل حيث يفشل القطاع الخاص. ولا بدّ من تطبيق سياسات تتيح بعض المزايا للفقراء من الاستثمار في البنية التحتية الى المحافظة على البيئة والاستثمار في رأس المال البشري.

ولتحقيق خليط عام ــ خاص امثل نقترح ما يلي:

١. على الحكومة تركيز جهودها على وضع إطار منظم يضمن مستوى الحد الادنى من النوعية ويمنع الغش. ويشمل هذا الاطار سهولة الحصول على معلومات حول نوعية وكفاءة المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية. وبامكان الحكومات توفير هذه المعلومات للذين يشترون هذه الخدمات بشكل منتظم.

٢. على الحكومة ان تضمن حصول الجميع على الخدمات الصحية والتربوية الاساسية . وعليها ايضا ان توفر مزيجاً من خطط التأمين ومن اشكال الدعم ومن اشكال الأئتمان الضريبي يجعل تكلفة الخدمات

الاساسية في متناول الامكانات المالية لكل الناس.

٣. على الحكومة ان تضع تسعيراً واقعياً للمرافق ذات المستوى الرفيع،

وان تعيد توزيع الموارد باتجاه الخدمات الاساسية الضرورية. وللخدمات الاساسية في مجالي الصحة والتعليم اعلى مردود اقتصادي واجتماعي. ويمكن تحقيق قدر اعلى من المساواة في فرصة الحصول على تعليم عالٍ ودخول المستشفيات الافضل بواسطة المنح وبرامج القروض الدراسية وخطط التأمين الصحي.

٤. على الحكومة تسهيل قيام نظام عرض تعددي. فحيث تتنافس المؤسسات الخاصة مع المؤسسات العامة في تقديم الخدمات يتاح للمستهلكين مجال الاختيار. وعلاوة على ذلك، تساعد المنافسة على تحسين النوعية العامة للخدمات وعلى زيادة كفاءتها.

د) اجراء اصلاحات جدية للادارة العامة . تحتاج الغالبية العظمى من الحكومات في الدول ذات الاقتصادات الناشئة، بما فيها لبنان، الى مؤسسات اكثر كفاءة واكثر فعالية اذا ارادت تصور وتنفيذ وإدامة سياسات ومشروعات اقتصادية منتجة . والمؤسسات العامة الفعالة ضرورية ايضا اذا كان للقطاع الخاص ان ينمو ويزدهر. والمفهوم الكامن وراء تقوية المنظمات الحكومية الرئيسية هو ان االدول بحاجة الى تعزيز مؤسساتها التي تتولى رسم السياسة واسداء النصح لاعلى مؤسساتها التي تصنع القرار، وتتولى ايضا تحديد المعايير وتقييم

الاداء وتشرف على النشاطات القطاعية[10].

والدرس الرئيسي الذي نتعلمه من البنك الدولي ومن تجارب الدول هو ان اصلاح ادارة القطاع العام يتجذر ويزدهر فقط عبر فترات زمنية طويلة نسبيا. ويجعل هذا الأمر من الصعوبة تلمس نتائج التدخلات؛ وعند حصول النتائج يصعب ارجاع سببها الى تصرف او اجراء معين. وتتفاوت تفاوتاً كبيراً حسب القدرة الادارية للبلد المعني ومدى تقبلها للنصيحة او للمشورة. ويحصل التغيير السريع والمتدرج في الدول التي يوجد فيها إصطفاف ملائم للمهارات والالتزام والحوافز. ونأمل ان يكون هذا هو وضع لبنان الآن.

وقد ثبت صعوبة تقوية اجراءات وضع الموازنات في الدول الناشئة والنامية، والسبب في هذا جزئياً الضعف الواسع الانتشار لطرق المحاسبة الاساسية المتبعة في هذه الدول. فادارة الانفاق العام هي في آن واحد عملية فنيّة الى حد كبير وعملية سياسية كثيفة ؛ والتحدي الذي يواجهه لبنان هو ان يتمكن من تطبيق طرق سليمة فنّياً وقابلة للتنفيذ سياسياً وبيروقراطياً. ومن الواضح ان لبنان بحاجة الى تحسين طرق إعداد موازناته.

(10) See Country Economics Department. The Reform of Public Sector Management: Lessons from Experience. The World Bank. 1991.

ولتحسين ادارة القطاع العام في لبنان فوائد عديدة ابرزها: خفض التكاليف، وتمكن الوكالات الحكومية من زيادة فعالية انتاجها وفعالية إيصال البضائع والخدمات وتعميق تأثير المشروع ، ورسم افضل للسياسة وقدرة تنفيذية اكبر، وتنفيذ مشروعات وبرامج اكثر ديمومة ، وخلق بيئة محسنة تساعد القطاع الخاص على الاداء الفعال. ولكن هذه الفوائد كانت في الواقع اقل مما هو متوقع، وكانت هناك صعوبة في تصورها وتنفيذها، وبطيئة في اعطاء ثمرها. والسبب في هذا ان تصرفات ادارة القطاع العام تكشف عن وتسلط الاضواء على التوترات بين الفوائد الاقتصادية والتكاليف السياسية.

ومن ناحية ثانية، يتألف اصلاح جهاز الخدمة المدنية من جهدين متممين لبعضهما: الاجراءات القصيرة الأمد الهادفة الى احتواء التكاليف والبرامج المتوسطة الأمد الهادفة الى تقوية ادارة شؤون الموظفين والى تحسين كفاءة وفعلية الوكالات الحكومية. ونتيجة للخصخصة والتصفية وتوسع القطاع الخاص ، تلعب المؤسسات الحكومية حالياً دوراً اقتصادياً اقل اهمية بكثير من الدور الذي كانت تلعبه في الماضي القريب في العديد من الدول. وعلى لبنان ان يقدم على برنامج خصخصة من خلال عملية عادلة قانونية شفافة وفعالة.

ولا بد من دفع كافة جوانب اصلاح جهاز الخدمة المدنية الى مدى

ابعد في معظم الدول، بما في ذلك لبنان. فقد كان الاصلاح حتى الآن يفتقر الى الطموح والقوة اللازمين لاحداث المقدار الضروري من التغيير ومن الادخار. فلا بدّ من اجراء تقليص اكبر في اعداد الموظفين وفي قائمة الرواتب؛ ولكن لا بد من بذل مجهود اكبر بكثير للاجراءات المتوسطة الأمد التي تزيد من كفاءة وفعالية الموظفين والوكالات الموجودة. فسلك الخدمة المدنية في لبنان اكبر مما تحتاجه البلاد وتكلفته تتجاوز قدرتها على التحمل، وهو اقل فعالية وانتاجية من المتوقع. ولا معنى لاعتماد افضل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية ما لم يكن القطاع العام قادراً على تنفيذها وفرضها وتنظيمها .

ولكي تتمكن الحكومة اللبنانية من تقوية سلك الخدمة المدنية يجب ان تكون قادرة على رسم وتطبيق سياسات مرنة في مجال شؤون الموظفين تركّز على سياسة الرواتب، وعلى تكوين نظم معلومات لادارة شؤون الموظفين، وعلى سياسة التوظيف العامة، وعلى التدريب، وعلى سياسات تنمية المستقبل المهني والترقيات وتقييم الاداء. وكذلك على نظام المزايا الاضافية والعلاوات المعقد والمكلف.

وتفتقر الادارة اللبنانية الى الكفاءة والشفافية وهي ادارة فاسدة. ويتوقع اللبنانيون من العهد الجديد اصلاحات عاجلة وبارزة تساعد القطاع الخاص على اداء دوره الاقتصادي. ويصح مثل سنغافورة في

هذا السياق إذ انها استثمرت بكثافة في ادخال انظمة الحاسوب الى سلك الخدمة المدنية. وبواسطة هذا النظام

انخفضت المدة التي يستغرقها تسجيل شركة خاصة مثلا من ٥٠ يوما الى ٨ ايام، وانخفض تسجيل الشركات التي يملكها شخص واحد من ٣٠ يوما الى يوم واحد. وقد حصل موظفو سلك الخدمة المدنية على مستوى تدريبي رفيع، كما تحاول الدولة استقطاب افضل الطلاب الجامعيين للعمل في هذا السلك بعد تخرجهم. ويتلقى كل الموظفين الحكوميين علاوات على اساس اداء الاقتصاد السنغافوري.

والدروس التي يتعلمها لبنان واضحة تماماً. فمن واجب الادارة العامة خدمة المواطنين والقطاع الخاص لا ان تكون كابوساً بالنسبة لهم. وهناك حاجة لتغيير كافة الاجراءات الحكومية وتسريعها. ويجب ان تصبح العمليات الحكومية اكثر شفافية واكثر كفاءة. ولا بدّ من اختيار الموظفين الحكوميين على اساس جدارتهم وليس بناء على انتمائهم السياسي. ويجب معاقبة الموظفين الحكوميين الذين لا يقومون بعملهم على اكمل وجه، وان يتم فصلهم من وظائفهم في نهاية المطاف.

وهناك حاجة تامة وملحة لاصلاح الادارة العامة في لبنان.

سياسات الاقتصاد الجزئي

قال رئيس الوزراء الفرنسي ليونل جوسبان في خطابه الافتتـــاحي امام "مجلس التحليل الاقتصادي " في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٩٧ "على فرنسا ان تطور سياسة طويلة الامد للتنمية الصناعية. ولـــذا علينـــا ان نحـــدد المجالات الملائمة للتدخل الحكومي وللمبادرات الخاصة لكي نتمكن مـــن تشجيع الاستثمارات في البنية التحتيـــة وفي التقنيـــات الجديـــدة"[11]. فالتجديد ليس عبارة عن سلسلة من العمليات المتتابعة المعزولة ضمـــن العملية الصناعية. وإنما هو عملية تفاعلية كاملة ومتواصلة ينتج عنـــها فهم جديد للانتاج وللتسويق وللتمويل وللهيكل التنظيمي في المنشآءات وفي القطاع الصناعي. وقد اظهرت معظم الدراســـات ان الابتكـــارات تحصل اساساً نتيجة لجهود داخل المنشأة الصناعية. وتســـاعد في هـــذا

(11) See R. Boyer and M. Didier. Innovation et Croissance. La Documentation Française. 1998.

المجال ايضا المصادر الخارجية في عملية الانتاج او في الجامعات ومعاهد الابحاث. وتقوم المنشاءات بالتجديد لزيادة حصتها من السوق اولاً، ولزيادة ربحيتها ثانية.

. نعرض في الجدول رقم ١ حصة انفاقات محددة من مجموع الانفاق على الابتكار في ثمانية من اقطار "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية". ومن الواضح ان حصة الابحاث والتطوير تشكل نسبة ضئيلة من المجموع. وينال التصميم وتحليل السوق والبراءات والتراخيص حصة بارزة. ان عملية الابتكار لا تقتصر على الابحاث والتطوير وبالتالي يجب الا نخلط بين العمليتين. ونعرض في الجدول رقم ٢ مصادر الابتكار في فرنسا، ويؤكد لنا هذا الجدول بوضوح اهمية المصادر الداخلية. ونعرض في الجدول رقم ٣ اهداف الابتكار التكنولوجي في فرنسا التي تدل على ان الاولوية القصوى تعطى للمحافظة على حصة المؤسسات من السوق او زيادتها. ويفترض في جمعية الصناعيين اللبنانيين اخذ المبادرة وفتح الطريق امام اعداد احصاءات ومعلومات كهذه عن لبنان.

لماذا التدخل الحكومي لتشجيع الابتكار؟

بما ان الابحاث التي يتم اجراؤها داخل المنشآءات تفيد المجتمع ايضا والمنافسة والاقتصاد الوطني، فان تدخل القطاع العام في عملية الابتكار

يصبح مبرراً وضرورياً . وتشير التقديرات الى ان الفوائد الاجتماعية من الابتكارات تفوق بوجه عام فوائدها الخاصة مما يوجب تدخل الحكومة للمساعدة على تمويل العملية. ويجب ان تشمل سياسة التدخل الحكومية كافة جوانب العملية مثل تكوين رأس المال، وحماية الملكية الفكرية، واقامة الروابط بين الابحاث الحكومية والقطاع الخاص، وتسهيل انتقال الباحثين الاستشاريين والمهندسين، وتهيئة البيئة الاجتماعية والاقتصادية الملائمة لتسهيل ادوار كافة الاطراف. ويستند التدخل الحكومي في الواقع الى مبدأين: تشجيع الابتكار وجعله في متناول الجمهور.

الابتكار، كما قال شومبيتر[12]، هو محرك التنمية.

هل يخلق الابتكار فرص عمل جديدة ام يقضي على القائم منها؟ الافتراضان صحيحان. الابتكار يقضي على بعض الوظائف التي تفقد معناها في عملية الانتاج الجديدة، ويضيف وظائف جديدة للعمال ذوي الياقات البيضاء والزرقاء المؤهلين واصحاب الكفاءة، ومن هنا اهمية العملية التعليمية على كافة المستويات. فالوظائف في القطاعات التجديدية تكون آمنة اكثر. كما ان المنشاءات المجددة تكون قادرة على تحسين انتاجيتها واكثر نجاحاً في مجال التصدير. وهناك ارتباط ايجابي بين الابتكار والنمو والانتاجية. وبالطبع، يمكن للقطاع العام ان يتحمل

(12) See J. Schumpeter. Capitalisme, Socialisme et Democratie. Payot. 1990.

مسؤولية العاطلين عن العمل لفترة قصيرة اثناء مساعدتهم على التدريب على عمليات الانتاج الجديدة.

ونعرض في الجدول رقم ٤ انتاجية العمالة في الصناعة في دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" للسنوات ١٩٦٠، ١٩٨٥ و١٩٩٥ ، محسوبة على اساس القيمة المضافة في الساعة . ومن الواضح ان الولايات المتحدة الاميركية تتصدر دول العالم من حيث انتاجية العمالة بفضل قدرتها الابتكارية الهائلة، وهي بالتالي تتصدر العالم من حيث القوة الاقتصادية. ونعرض في الجدول رقم ٥ ترتيب القدرة التنافسية للدول النامية الرئيسية. فالولايات المتحدة الاميركية تتصدر العالم في هذا المجال، تليها سنغافورة التي استثمرت بكثافة في التعليم وفي البنية التحتية، كما ذكرنا سابقاً. واما اصول الدول النامية المتصدرة في مجال النمو الاقتصادي فتظهر في الجدول رقم ٦ الذي يعرض متوسط علامات الذين بلغوا سن الثالثة عشرة في الرياضيات والعلوم. وباستثناء الولايات المتحدة الاميركية، عرفت كل الدول التي حصلت على ترتيب جيد بالنسبة لهذه العلامات اداءً اقتصادياً مثيراً للاعجاب. وهنا ايضا يبرز الانعكاس المباشر للتعليم على النمو. ويمكن تفسير لغز نجاح الولايات المتحدة الاميركية بقدرتها على اجتذاب او استيراد علماء ومهندسين ورياضيين يتمتعون بمستوى علمي ومهني رفيع من كافة انحاء العالم وتهيئة المناخ الملائم للابتكار.

وقد نفذت كل حكومات شرق آسيا خططاً في مجال السياسة الصناعية لرفع مستوى بنيتها الاقتصادية. فقد قامت سنغافورة "بثورة صناعية ثانية"، ونفذت تايوان خطة "التصعيد الصناعي"، ونفذت كوريا مخطط "الصناعة الكيماوية الكثيفة"، ونفذت هونغ كونغ مخطط " التنويع الصناعي"، ونفذت ماليزيا قفزة "التصنيع الكثيف"، وهكذا دواليك. وعلى الرغم من سيادة السياسات الصناعية الانتقائية في بعض الاوقات في بعض دول شرق آسيا، فان دور هذه السياسات لم يكن على الدوام دوراً ايجابياً او حتى هاماً. ولا يجب البحث عن العموميات في الاستراتيجية التنموية لدول شرق آسيا في السياسات، بل في الجوانب الوظيفية الاعمق لعملية التنمية . ولا تستوجب التنمية السريعة اتباع أي سياسة معينة متكاملة، ولكنها تتطلب سياسات تحقق بعض الاهداف الاساسية. واما افضل الطرق الواجب اتباعها لتحقيق هذه الاهداف فمسألة تعتمد على مؤسسات كل دولة وعلى بيئتها الخارجية. وليس من السهولة تكرار تجربة شرق آسيا لان العالم قد تغير تغيراً تاماً. وبالاضافة، لا توجد سياسة منفردة يمكن السير على خطاها لضمان النجاح. فقد وفقت كل دولة ما بين سياستها وطاقتها المؤسساتية وجوانب اخرى من بيئتها الاقتصادية. وتم بمرور الزمن تصحيح السياسات غير الناجحة والتخلي عنها.

ومن ناحية ثانية، ادت ازمة البيزوس المكسيكي في كانون

الاول/ديسمبر ١٩٩٤ الى تغيير الحالة النفسية في اميركا اللاتينية[13] بشكل مثير. فقد تراجع الدخل الفردي عام ١٩٩٥ في المكسيك ٧٧٠ دولار تقريباً، وتراجع في الارجنتين حوالي ١٣٠ دولار. وهبط معدل النمو الاقتصادي في اميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من ٥،٤% عام ١٩٩٤ الى ٠،٩% عام ١٩٩٥. ورفع انتعاش الاقتصاد المكسيكي والارجنتيني الذي فاق التوقعات معدل النمو في المنطقة الى ٣،٥% عام ١٩٩٦. وقد ازدادت تدفقات رؤوس الاموال الخاصة الصافية من ٤٦،٥ مليار دولار اميركي عام ١٩٩٥ الى ٦٢ مليار دولار اميركي عام ١٩٩٦.

وقد وضع البنك الدولي برنامج اصلاح اقتصادي لدول اميركا اللاتينية يصلح لحالة لبنان. ويتألف البرنامج من الخطوات التالية:

- **الاستثمار النوعي في رأس المال البشري:** تحسين نوعية وكفاءة الخدمات التعليمية والصحية الاساسية وتغيير المسار الحالي المتحيز ضد الفقراء الى مسار لصالحهم.
- **اقامة اسواق مالية فاعلة:** فالقطاعات المالية الضعيفة تشكل تهديداً لاستقرار الاقتصاد الكلي.

(13) See Burki S.J. and G.E. Perty. The Long March: A Reform Agenda for Latin America and the Caribbean in the Next Decade. The World Bank. 1997.

- **تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية:** في مجال حماية حقوق الملكية، وفي مجال تطبيق العقود وفي مصداقية الاطار القانوني والتنظيمي، وهي مجالات ما تزال منطقة اميركا اللاتينية متخلفة فيها.

- اصلاح سوق العمل

- وضع أطر تنظم الاستثمار الخاص في البنية التحتية وفي الخدمات الاجتماعية.

***تحسين نوعية القطاع العام والحكومية:** تطبيق لا مركزية حكومية فعالة، واصلاح سلك الخدمة المدنية والقضاء.

***تقوية النظام المالي:** ففي عالم اليوم الذي يمتاز بتكامل اقتصادي واسع وبتدفقات متقلبة لرؤوس الاموال، يشكل التدبر والمرونة المالية احجار الزاوية في استقرار الاقتصاد الكلي، هذا الاستقرار الضروري للمحافظة على معدلات نمو مرتفعة. كما ان التدبر والمرونة المالية يساعدا ايضا على الابقاء على معدلات وفورات وطنية مرتفعة ويحافظا على مستويات ملائمة من الاستثمار في رأس المال البشري وفي البنية التحتية.

- اصلاح نظام الضمان الاجتماعي.

- اصلاح حكومي واسع للسياسة المالية .

ويفترض في الحكومة اللبنانية تطبيق السياسات التالية في مجال الاقتصاد الجزئي الهادفة الى تطوير النشاطات الابتكارية في هذا القطاع:

أ) الموارد البشرية:

كما ذكرنا سابقاً، ان المعرفة والتعليم والبحث والتدريب مسائل على قدر كبير من الاهمية بالنسبة للابتكار في أي قطاع اقتصادي. وبسبب الحاجة، على الحكومة ان تعيد توجيه مواردها بحيث تخصص الاكبر منها للتعليم الفنّي والمهني والقسم الاصغر للتعليم العالي الحكومي. ويظل التعليم الفني العالي ذي النوعية الرفيعة محل اولوية قصوى بالنسبة للقطاع الصناعي اللبناني.

ان الطلب العالمي على المنتجات المبتكرة في الصناعات القائمة على المعرفة مرتفع، ولكن عدد الاشخاص القادرين على المساهمة في انتاج وتسويق المعرفة الجديدة محصور بعدد قليل جداً من المناطق في العالم. ويولد النشاط الاقتصادي القائم على المعرفة الجديدة أجوراً اعلى ويخلق فرص عمل اكبر مما يعكس وجود طلب على المنتجات والخدمات الجديدة والمحسنة. وتوجد مؤشرات عديدة تعكس تحول المزايا المقارنة

في دول الاجور المرتفعة نحو زيادة اهمية النشاط الابتكاري . وقد تراجع الطلب على العمال قليلي المهارة تراجعا كبيراً في دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، بينما قفز الطلب في الوقت نفسه على العمال المهرة في هذه الدول.

تقوم المؤسسات بتتبع المعرفة الاقتصادية الجديدة كأحد مصادر توليد النشاط الابتكاري. واهم مصدر للمعرفة الجديدة، وان لم يكن المصدر الوحيد، يشتمل على قدر كبير من رأس المال البشري ومن قوة العمل الماهرة وعلى حضور كبير للعلماء والمهندسين. وعادة ما تكون اكثر الصناعات قدرة على الابتكار مثل الكومبيوتر والادوات والصناعات الدوائية في الوقت نفسه اكثر الصناعات كثافة في مجال الابحاث والتطوير. وتحوز الشركات الصغيرة على حصة من المنتجات المبتكرة اكبر من حجمها، إذا اخذنا بعين الاعتبار انخفاض انفاقها النسبي على الابحاث والتطوير.

فمن اين تحصل المؤسسات المبتكرة التي ليس لديها برنامج للابحاث والتطوير، او لديها برنامج صغير، على مدخلاتها المعرفية[14]؟ تحصل عليها من منشآءات وسيطة او من معاهد الابحاث، كالجامعات. وافضل وسيلة لنقل المعرفة غير المؤكدة عبر التفاعل الوجاهي وبواسطة الاحتكاك

(14) See D.B. Audretsch. Agglomeration and the Location of Innovative Activity. Oxford Review Of Economic Policy. 1998.

المتكرر. وهكذا فان القرب الجغرافي امر هام لالتقاط مـــا يرشـــح او يتسرب من معرفة. ويمكن تلمس علاقة وثيقة بين توفر موارد المعرفة في مدينة ما وبين ادائها الابتكاري.

وفي مقدور المنشآءات الصغيرة والجديدة ان تقوم بنشاط ابتكاري من خلال توظيف مبالغ لا تذكر في مدخلات تنتج المعرفة مثل الابحاث والتطوير. والمنشآءات الكبيرة اكثر مهارة في استغلال المعرفة التي تنتج في مختبراتها، بينما تملك المنشآءات الصغيرة ميزة مقارنة باستغلالها لما يتسرب من مختبرات الجامعات.

يكون دور المعرفة الصامتة في توليد النشاط الابتكاري في ذروتـــه اثناء المراحل الاولى من دورة حياة الصناعة قبل ان يتم وضـــع انمـــاط معيارية للمنتجات وقبل التوصل الى تصميـــم لهـــا. وتعمـــل المعرفـــة الاقتصادية الجديدة التي اكتسبها العمال المهرة علـــى زيـــادة نزوعـــهم الطبيعي الى النشاط الابتكاري للتجمع مكانيا في كافـــة مراحـــل دورة حياة صناعة ما. ومن ناحية ثانية، تعمل مصـــادر اخـــرى للمعرفـــة الاقتصادية الجديدة مثل الابحاث الجامعية على تصعيد النزوع الى النشاط الابتكاري للتعنقد خلال المرحلة التمهيدية من دورة حيـــاة الصناعـــة، وليس اثناء مرحلة نموها، ثم يعود هذا النزوع للتعنقد ثانية خلال مرحلـــة هبوطها او انحدارها.

ب - يجب منح الاعفاءات الضريبية للشركات التي تستثمر بكثافة في البحوث وفي تطوير المنتجات وفي تحســـين انتاجيـــة المـــوارد الرأسمالية. وتجد المنشآءات نفســـها مجـــبرة، بســـبب ثـــورة الاتصالات، على اعادة التفكـــير في الاســـس الاســـتراتيجية لنشاطها التجاري. علم الاقتصادي المعلوماتي الجديد يحـــدث تغييرات في بنية صناعات بكاملها وفي طرق التنافس بـــين الشركات . ويساعد تحديث او استبدال هذه المـــوارد علـــى تخفيض الكلفة وعلى انتاج منتجات افضل بكفاءة اكبر.

السياسة التكنولوجية؟

تعتمد الفترة الطويلة لاداء أي اقتصاد علـــى نجاحـــه في ابتكـــار منتجات جديدة وعمليات انتاجية جديدة. وتشـــتمل عمليـــة التغـــير التكنولوجي على ثلاث مراحل: الاختراع (توليـــد افكـــار جديـــدة)، والابتكار (تحويل هذه الافكار الى منتجات جديدة قابلة للتســـويق والى عمليات انتاجية جديدة)، والانتشار (نشر استخدام وملكيـــة التقنيـــة الجديدة). وتعّرف السياسة التقنية على انها مجموعة السياسات المشـــتملة على التدخل الحكومي في الاقتصاد بنيّة التأثير على مجرى التغيير التقني:

- تنويع الحوافز المتوفرة للشركات للاستثمار في التقنية.

- يحصل التغيير التقني وبالتالي السياسة التقنية في جوٍ من عدم اليقين واغلب الاحيان في ظل معلومات ناقصة كثيراً.

- للعديد من ادوات السياسة الحكومية تأثيرات تفاعلية على الحوافز لتطوير التكنولوجيا.

- عدة صعوبات تواجه القياس.

- مشكلات التقييم.

- يزداد تقييم العائد الوطني من السياسة التقنية تعقيدا بفعل المنافسة العالمية.

ولا تقدر قوى السوق غير المدعومة على ضمان توزيع الموارد بكفاءة على الانشطة التقنية . ولهذا عدة اسباب منها العوامل الخارجية، واقتصاد الحجم ، وقوة اتجاهات السوق المجازفة، ولا تماثل المعلومات من حيث التوقع بان قوى السوق لن تؤدي الى المستويات المرغوبة من النشاط التقني ومن الكفاءة الدينامية اذا تركت على هواها. علاوة على ان المنافسة العالمية قد تدفع الحكومات على التدخل، كما في حالة اليابان. والحكومة مضطرة بسبب فشل السوق الى تطوير سياسات تقنية.

يتعلق التغير التكنولوجي بانتاج معلومات جديدة. والمعلومات، على عكس أي سلعة اخرى، تتوفر عادة بعد اكتشافها للجميع بتكلفة قليلة جداً. ويعرف التضارب بين المصلحة العامة في نشر المعلومات وبين المصلحة الخاصة في ممارسة حقوق الملكية الخالصة بمشكلة الاستحواذ. ورغم انه قد لا يكون لدى كل منشأة بمفردها الحافز المنشود اجتماعياً لممارسة النشاط التقني، فعلى الارجح ان عدد المنشآءات المشتغلة بهذا النشاط كبيراً جداً. وهنا تكمن مشكلة تكرار الجهود البحثية. والنتيجة مدخلات كثيرة جداً في عملية البحث والتطوير يقابلها مخرجات قليلة جداً ، مما يضاعف عدم الكفاءة. ويمكن من ناحية ثانية ان يكون للبحث والتطوير مزايا:

- ان يكون مرغوباً اذا كان مستقلاً.

- التنوع.

- الاولوية في الاكتشاف.

في ضوء صعوبات قياس مدخلات عملية البحث والتطوير وعائداتها المستقبلية ، نجد أن تمويل هذه العملية تتخلله مشكلات حادة نتيجة المعلومات اللامتساوية ، ومن المحتمل أن يكون سوق تمويلها غير كاملة . وربما يكون التمويل بواسطة العلاقات الطويلة – الأمد مع

البنوك اكثر فعالية من تمويل بورصة الأوراق المالية بحكم ترتيبات الرقابة الأكثر دقة والتدفق الأفضل للمعلومات .

فالتعاملات الخارجية بين المنشآت، وبين المنشآت والمستهلكين هي المصدر الرئيسي لفشل السوق في مجال النشاط التكنولوجي. ومشكلة الملاءمة على وجه خاص من الأهمية . فما هي أدوات السياسة التي نحتاجها لنطور سياسة تقنية فعالة أو مؤثرة ؟[15]

- نظام البراءة الذي يساعد على حماية المبتكرين لبضع سنوات يستفيدوا خلالها من جهدهم ومن إبداعهم ، بينما يضعون منتجاتهم في متناول الجميع داخل البلاد وخارجها . ومن الواضح أن غياب نظام كهذا سيحبط المبتكرين والمستثمرين ويزل بالتالي الخسائر بالسوق .

- التقديمات الحكومية : كل حكومة بحاجة لإقامة معاهد أبحاث عامة لإسداء النصح للصناعيين حول ماذا ينتجون وكيف ينتجونه والاهم حول كيف ينشغلون في عملية ابتكارية مثمرة . ويتوجب على الحكومة اللبنانية توفير الدعم الكامل لمعاهد الأبحاث القائمة وتمويل أبحاثها . وربما يتوجب تحديد شروط

(15) See P. Stoneman and J. Vickers. The Economics of Technology Policy. Oxford Review of Economic Policy. 1988.

هذه المعاهد المرجعية بما أن الحكومة تمدها بالأموال اللازمة لتوظيف الباحثين وللحصول على مواردها المادية .

- ويمكن التوصية بتقديم الإعانات المالية لعملية البحث والتطوير إلى الحد الذي يستفيد فيه الجمهور من الأبحاث الخاصة وذلك من اجل مواصلة العملية الابتكارية . وتعج الجامعات اللبنانية بالباحثين الأكفاء في كليات الهندسة وإدارة الأعمال القادرين على القيام بأبحاث بارزة إذا توفرت لهم الموارد الضرورية .

- البحث والتطوير التعاوني: نظرا لصغر حجم المنشآت اللبنانية بالمقاييس العالمية ، نوصي بان تقوم العديد من المنشآت في قطاع معين أو في قطاعات تكمل بعضها بعضا بتوحيد جهودها في مجال البحث والابتكار.

- أدوات أخرى : تقاسم المجازفة ، سياسات الانتشار ، سياسة المنافسة ، السياسة التجارية ، سياسة التعليم والتدريب ، سياسة المشتريات ، السياسات الدفاعية ـ والسياسات الخاصة بالمقاييس والتناغم .

يتم تطبيق العلوم والتكنولوجيا في الدول ذات التوجه المهماتي (بريطانيا، أميركا وفرنسا) على المشكلات الكبرى (برامج الفضاء،

الكونكورد...) بهدف اشغال مواقع استراتيجية عالمية قيادية. وفي الدول ذات التوجه الانتشاري (ألمانيا، سويسرا، السويد...) تهدف السياسات التقنية إلى تطوير القدرة على التكيف مع التغير التكنولوجي على كافة مستويات البنية الصناعية بواسطة توفير سلع عامة مرتبطة بالبحث والتطوير، وخصوصا في مجالات التعليم وتنميط المنتجات والبحث التعاوني. ففي اليابان تم اتباع سياسات نشطة لترويج أهداف التكنولوجيا الوطنية بالترادف مع السياسات ذات التوجه الانتشاري .

سياسة المنافسة ؟

الشرط المسبق لاقتصاد سوق ناجحة وجود سياسة منافسة فعالة[16]. فقد قال آدم سميث: "إن أصحاب التجارة الواحدة نادرا ما يلتقون. وعندما يجتمعون يكون اجتماعهم في العادة للتآمر على الجمهور، أو لزيادة الأسعار". ويجب أن يكون دور المنافسة تشجيع الكفاءة الاقتصادية. فالتحليل الاقتصادي غامض بوجه عام وهو تحليل مسبق حول تأثيرات فعالية هياكل وسلوك سوق معيّن. والتخطيط الملائم للسياسة وللمؤسسات التي ترسم السياسة أمر حاسم لقيام سياسة منافسة ناجحة. وخلق انسجام عالمي في سياسات المنافسة أمر أساسي، وربما هناك أيضا حاجة إلى قيام سلطة ما فوق القومية لإدارة المنافسة.

(16) See D. Hay. Competition Policy. Oxford Review of Economic Policy. 1993.

فالمنافسة تدعم الابتكار والاحتكار يقضي عليه. وتتفاوت الدرجة الأمثل للمنافسة عبر الدول والقطاعات.

يجب منح التخفيضات الضريبية (أو الإعفاءات) للشركات التي تقيم منشآتها الإنتاجية في مناطق محددة ، وخصوصا في المناطق الريفية. فتعيين مواقع المراكز الصناعية أمر في غاية الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية ولتقليل التكاليف. وفي الواقع ، إن الأفكار الجديدة بحاجة إلى فضاء جديد. فالتركيز الجغرافي الكثيف للإنتاج يؤدي إلى زيادة ، وليس إلى تقليل تشتيت النشاط الابتكاري. فالمعرفة المتسربة تلعب دورا هاما داخل موقع جغرافي معين في مجال تحفيز النشاط الابتكاري. ويقوم الاتصال المتبادل بين الأفراد بتسهيل نقل المعرفة عبر الوكلاء والمنشآت بل والصناعات، ولا يقتصر هذا النقل على تمتع منطقة ما بمقدار كبير من رأس المال ومن المعرفة. وتشكل هذه الحقائق الأساس المنطقي لإقامة مناطق صناعية .

ويعتقد البعض بأن زيادة تركيز صناعة ما ضمن منطقة جغرافية محددة يسهّل الحصول على تسرب المعرفة بين المؤسسات أو الوحدات، أو المؤسسات. ولكن الأمور تبدو مختلفة عندما نأخذ بعين الاعتبار تسرب المعرفة فيما بين الصناعات والذي يشكل مصدراً كبيراً للابتكار.

وحسب رأي جاكوبس[17] (Jacobs) ، ان تبادل المعرفة المتممة لبعضها عبر المنشآت المختلفة والوكلاء الاقتصاديين تعطي مردودا اكبر للمعرفة الاقتصادية الجديدة . وقد شددت على ان تنوع الصناعات في منطقة الجغرافية الواحدة يشجع العوائد الخارجية (externalities) للمعرفة ويؤدي في النهاية الى النشاط الابتكاري والنمو الاقتصادي . ولهذا السبب يجب ان تضم المناطق الصناعية عدة صناعات مما يسهّل تبادل المعلومات وانتشار المعرفة.

والمنافسة اكثر اجتذابا لعوائد المعرفة الخارجية من الاحتكار المحلي لانها تقوم على تنافس الافكار. ولكن توليد النشاط الابتكاري يتطلب امورا تتعدى كثافة المدخلات المعرفية. فتوليد هذا النشاط يعتمد ايضا على البنية الاقتصادية والمؤسسية القائمة، وعلى ترابط الاقتصاد الجزئي عبر الوكلاء والمنشآت. ولم تخفض العولمة المتحدة مع ثورة الاتصالات تكاليف نقل السلع المادية فقط ، بل خفضت ايضا تكاليف نقل المعلومات عبر الفضاء الجغرافي.

ونعرض في الرسم البياني رقم ١ تأثير التعاون الفني على مبيعات المنتجات الجديدة او المحسنة. ومن الواضح ان التأثير ايجابي جدا الامر الذي يؤكد اهمية هذا العامل. ويظهر الرسم البياني رقم ٢ ان الدول

(17) See J. Jacobs. The Economy of Cities. Random House. 1969.

الاكثر تقدما في مجال العلوم والتكنولوجيا قد نمت بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٤ بمعدل اسرع بثلاث مرات من بقية دول العالم . ويمكن ان تتباين نظم الابتكار الناجحة تبايناً كبيراً كما يظهر الرسم البياني رقم ٣. وبامكان كل دولة ومن واجبها ان تصمم النظام الذي يتناسب مع وضعها ومع ما تمتلكه من مواهب.

أهمية المعرفة الجديدة ؟

يزداد يوماً عن يوم عدم التوافق بين الرواتب الكبيرة والنشاط الاقتصادي القائم على المعلومات، وهو نشاط يمكن نقله بسهولة الى موقع اقل تكلفة. وفي المقابل ، لا يمكن نقل الافكار الجديدة القائمة على المعرفة الصامتة بسهولة عبر المسافات . ويزداد اعتماد الميزة المقارنة لدول التكلفة المرتفعة في اميركا الشمالية واوروبا الغربية على النشاط الابتكاري المدفوع بقوة المعرفة .

ان المعلومات المتسربة من المنشأة او الجامعة والتي تكوّن معرفة لطرف ثالث ضرورية للنشاط الابتكاري. فهذه التدفقات عادة ما تكون محصورة مكانياً. ومن غرائب العولمة انه حتى مع تزايد عولمة السوق الجغرافية المناسبة لمعظم السلع والخدمات، فقد احدث تزايد اهمية النشاط الابتكاري في الدول المتقدمة الاولى انبعاثا في اهمية المناطق المحلية كمصدر رئيسي للميزة المقارنة .

ومع اعتماد الميزة المقارنة في اوروبا الغربية واميركا الشمالية على المعرفة الجديدة، استجابت السياسة الحكومية بطريقتين :

- تحويل بؤرة السياسة بعيدا عن الثلاثي التقليدي لادوات السياسة الذي يقيد اساسا حرية المنشآت في التعاقد (التنظيم او الضبط ، سياسة المنافسة لة مقاومة الاتحادات الاحتكارية ، والملكية العامة للمصالح التجارية). وتركز السياسة الجديدة على التمكين من خلق المعرفة وتسويقها (تشجيع البحث والتطوير، ورأس المال المضارب[18]، والحاضنات التجارية[19] والمصانع الجديدة المبتدئة).

- ويشمل التحول مكان او موقع تلك السياسات التمكينية التي تطبق اكثر فاكثر على مستوى الدولة والمنطقة، وحتى على المستوى المحلي. وقد دفع تزايد اهمية التجمعات الاقليمية المبتكرة

(18) Venture capital addresses the common scarcity of equity finance. It is capital at risk in a project, usually long-term finance and invariably involves an equity component or the potential for profit participation as the price for providing the risk capital.

(19) Business incubators are busines assistance programs targeted to start-up and fledgling firms. Small businesses (tenants), housed in incubators, receive both business and technical assistance through in-house expertise and a network of community resources. The business incubator provides an environment which supports young companies during their critical start-up period. Incubator tenants receive below market leasing rates for prime office and/or light manufacturing areas. In addition, they have access to basic business support such as telephone answering and clerical services and shared office equipment including copy, postal and fax machines. In 1980, less than 10 incubators existed worldwide. Today, there are more than 1100 and nearly half of those are located in the United States.

كمحرك للنمو الاقتصادي المسؤولين عن رسم السياسة الى التخلي عن صرخة السياسة التي سمعناها مرارا في العقدين الماضيين هي "هل نحطم ام ننظم او ببساطة نستولي على جنرال موتورز و آي. ب. أم. والولايات المتحدة للفولاذ ؟ " واحلوا محله صيغة عصرية مختلفة تماما هي "كيف يمكننا ان بناء وادي السليكون الثاني؟"

ج . *قضايا التمويل*

ان النظام المالي الذي يسير سيرا حسنا امر ذو اهمية حيوية بالنسبة للنمو الاقتصادي المستمر . فهو يلعب دورا رئيسيا في تعبئة المدخرات ، وفي تخصيص رأس المال ، وفي فرض سيطرة الشركات ، وفي تخفيف مجازفة الادارة . وترتبط معظم اجراءات تنمية القطاع المصرفي ارتباطا قويا بالنمو الاقتصادي . ويؤثر سير عمل اسواق الاسهم العادية على السيولة ، وعلى تنويع المخاطر ، وعلى امتلاك المعلومات عن المنشآت ، وعلى سيطرة الشركات ، وعلى تعبئة المدخرات . ويمكن لاداء بورصات الاوراق المالية ان تبدل معدل النمو الاقتصادي من خلال تبديلها لنوعية هذه الخدمات[20].

واحدى طرق تأثير بورصات الاوراق المالية على النشاط

(20) See R. Levine and S. Zervos. Stock Market Development and Long-Run Growth. The World Bank. March 1996.

الاقتصادي تأتي من خلال توفر السيولة فيها . فالعديد من المشاريع ذات العائد الكبير تتطلب ربطا طويل –الامد لرأس المال . ولكن المستثمرين عموما يترددون في التخلي عن سيطرتهم على مدخراتهم لفترات طويلة . وهكذا ، فبدون اسواق سائلة او ترتيبات مالية اخرى تشجع السيولة تقل الاستثمارات في المشاريع ذات العائد الكبير . وقد تتفدم بورصات الاوراق المالية لتوفير السيولة : فلدى المدخرين أصول سائلة ، مثل الاسهم العادية ، بينما تستخدم المنشآت بشكل دائم رأس المال الذي جمعته من اصدارها للاسهم العادية . وتحديدا ، ان بورصات الاوراق المالية السائلة تقلل من مخاطر الخسارة المالية ومن تكاليف الاستثمار في المشاريع التي لا تعطي ارباحا إلا بعد زمن طويل . وبوجود سوق سائل للاسهم العادية لن يفقد المستثمرون الاصليون امكانية التصرف بمدخراتهم طوال فترة المشروع الاستثماري لانهم قادرين بسرعة وبتكلفة بسيطة وبثقة على بيع حصتهم في الشركة . وبالتالي فان المزيد من بورصات الاوراق المالية السائلة يسهّل الاستثمار في المشاريع طويلة – الامد والتي تحمل امكانات ربح اكبر، مما يحسّن من تخصيص رأس المال. ويعزز احتمالات النمو طويل- الامد.

ان تنويع المجازفة من خلال بورصات الاوراق المالية المتكاملة عالميا يشكل الاداة الثانية التي يمكن لتطوير بورصة الاوراق المالية ان يؤثر على النمو الاقتصادي . ويمكن للمزيد من تنويع المجازفة التأثير على النمو من

خلال تحويل الاستثمار الى مشاريع ذات عائد كبير. وبداهة، بما ان المشاريع التي تعد بعائد كبير تكون مشاريع تنطوي على مجازفة مقارنة بالمشاريع الاخرى، فان التنويع الافضل للمجازفة من خلال بورصات الاوراق المالية المتكاملة عالميا سوف يعزز الاستثمار في المشاريع ذات العائد الاكبر .

وتسهل بورصات الاوراق المالية ايضا الحصول على معلومات عن المنشآت ، وتحديدا ، من الاسهل على المستثمر في الاسواق الكبيرة ذات السيولة الاكثر الذي يمتلك معلومات ان يتاجر حسب الاسعار المعلنة. وسيمكنه هذا الامر من تحقيق ارباح قبل ان تعرف المعلومات على نطاق واسع وقبل ان تتغير الاسعار. وان القدرة على تحقيق ارباح من وراء المعلومات سيحفز المستثمرين على البحث في اوضاع المنشآت وعلى مراقبتها. والمعلومات الافضل حول المنشآت ستحسن تخصيص الموارد وتحرك النمو الاقتصادي . وتكثيف بورصات الاوراق المالية التي تسير سيرا حسنا بسرعة عن معلوماتها من خلال تغييرات الاسعار . وسوف يقلل هذا الكشف العام السريع بدل ان يعزز من الحوافز لانفاق الموارد الخاصة على تحصيل المعلومات.

وقد يؤثر تطوير بورصة الاوراق المالية ايضا على سيطرة الشركات. وتساعد بورصات الاوراق المالية على تلطيف حدة مشكلة

علاقة المدير بالوكيل وتسهّل ربط أجر المدير باداء الاسهم . وهذا بدوره يساعد على التقاء مصالح المدراء واصحاب الشركات . وبالاضافة ، تدفع مخاطر الاستيلاء على الشركات المدراء الى رفع سعر الاسهم العادية للمنشأة الى حده الاقصى . وهكذا يمكن لبورصات الاوراق المالية ذات الاداء الجيد التي تخفف من الاستيلاء على الشركات ان تلطف مشكلة علاقة المدير بالوكيل وتشجيع تخصيص الموارد الفعال كما تشجع النمو . وبامكان بورصات الاوراق المالية الكبيرة والسائلة والكفؤة ان تيسّر تعبئة المدخرات وان تزيد من فرص تنفيذ المشاريع الاستثمارية المعقولة . وبما ان بعض المشاريع ذات القيمة تتطلب ضخ كميات كبيرة من رأس المال وبعضها يتمتع بوفورات الحجم ، وبامكان بورصات الاوراق المالية القادرة على تسهيل تعبئة الموارد ان ترفع من الفعالية الاقتصادية وان تسرع النمو الطويل – الامد .

وينطبق مثال سنغافورة جيدا على لبنان . فنظامها المالي سليم جدا. وتبادل الاسهم متطور تقنيا. ولبنان أيضاً بحاجة الى تطوير اكثر لاسواقه المالية. فما يزال الاقراض المصرفي للقطاع الصناعي ضعيفا جدا وبحدود ٥ر١٢% من مجموع الاعتمادات . وبما ان الحكومة قد عجزت عن تأسيس بنك صناعي بسبب عدم وجود اهتمام كاف لدى القطاع الخاص ، فيجب توفير التمويل طويل – الامد خصوصا من المنظمات الاقليمية ومن المنظمات الثنائية والمتعددة مثل صندوق النقد الدولي الذي

يمتلك هذه الموارد. ويجب التفكير أيضا بالاقتراض من الاسواق المالية العالمية. وعلى الحكومة ان تمد يد المساعدة في عملية التفاوض الى المنشآت المبتكرة، وربما توفر ضمانات للصادرات .

د . قضايا السوق

ان تطوير سوق اقليمي مشترك مسألة حيوية بالنسبة للبقاء الاقتصادي لكافة الاقتصادات العربية. والاتفاق الصناعي الذي تم توقيعه مؤخرا مع سوريا خطوة في الاتجاه الصحيح. وسوف يستفيد القطاع الصناعي اكثر من الاسواق الكبيرة في حال اعتماد وتنفيذ سياسة تكنولوجية. ويجب تركيز عقول الصناعيين اللبنانيين الخلاّقة تركيزا كاملا على خلق افكار مبتكرة في قطاعهم. وما زال لدينا الوقت والفرصة لان ننجح في هذا العالم المعولم القاسي. وعلى الحكومة اللبنانية ان تساعد القطاع الصناعي، من خلال شبكة اقسامها التجارية في العواصم الاجنبية، على ايجاد اسواق خارجية. ونوصي بتنظيم حملات دعائية يقوم بها القطاع الحكومي المشترك، كما نوصي بزيارات للاسواق الرئيسية. كما ان الاتفاقات الثنائية والمتعددة المدروسة جيدا مفيدة ايضا.

يظهر الرسم البياني رقم ٤ ان للنظام الابتكاري مجموعة من المكونات المتممة تشمل التكنولوجيا والتمويل والتعليم وبيئة الاقتصاد الكلي وقضايا السوق. ويتطلب خلق البيئة او المناخ الملائم والمنتج الذي

يساعد على الابتكار تطوير كافة المكونات التي بحثناها. ولذا فان تعلون القطاعين العام والخاص ضروري لتنفيذ السياسات المختلفة التي تم رسمها او وضعها بهدف تشجيع الابتكار في القطاع الصناعي اللبناني .

التوصيات

لقد علمنا بول ساموبلسون منذ ما يزيد على ستين عاما بانه لا يوجد غداء مجاني في نظر علم الاقتصاد. و لم تصح عبارته قدر صحتها هذه الايام. فعلينا ان نعمل اكثر من أي فترة تاريخية سابقة لتحصيل معيشتنا وللمنافسة في الاسواق الوطنية والعالمية. ويجب على الحكومة ان تعمل بمساعدة جمعية الصناعيين اللبنانيين وبالتعاون معها لتطوير سياسات طويلة الامد تمكن من انتاج وتسويق المعرفة. فالحلول لمشكلات القطاع ليست سهلة ولا يمكن ايجادها ببساطة من خلال سياسات قصيرة – الامد وقصيرة النظر مثل سياسة تخفيض التعرفة الجمركية او توفير زيت الوقود باسعار ادنى. فما نحتاجه هو الابداع والابتكار لانهما الضمانة الوحيدة لبقاء القطاع مستقبلا. ومن المهم جدا ان نتذكر في عالم العولمة هذا ان سياسة التصنيع الوطنية مقيدة بحجم

البلد، وانها لن تؤت ثمارها الا اذا تشربت دول المنطقة عملية الابتكـــار وتعاونت فيما بينها بهذا الصدد .

والاصول الطبيعية الوحيدة التي تمتلكها سنغافورة كانت موقعـــها الاستراتيجي وميناؤها العميق المياه. وقد ركزت الحكومة جهودها علـــى تطوير بنية تحتية تعوض البلاد عـــن خلـــق المزايـــا ومـــن تجديدهـــا باستمرار،ومن هذه المزايا:

- نظام نقل ومرافق لتخزين المواد ذات مستوى عالمي.
- بنية اتصالات وتقنية معلومات متطورة.
- رفع مهارات مستمر لقوة عملها . فالمعرفة تلغي نفسها باســـتمرار الى حد تعتبر معه المعرفة المتقدمة اليوم جهلا في الغـــد . فـــالميزة المقارنة الوحيدة للبلاد المتقدمة هي العرض المتوفـــر لديـــها مـــن العاملين في مجال المعرفة . فاقتصاد المعلومات الجديد ســـيحدث تغييرات مفاجئة في بنية صناعات بكاملها وفي طرق التنافس بـــين الشركات .
- المتابعة الدقيقة للتطورات التقنية العالمية وامتصاصها او اســـتيعابها باسرع ما يمكن .

ومن بين التوصيات الرئيسية الاخرى للحكومة اللبنانية :

*اصلاح الادارة العامة .

*سياسة المنافسة : المنافسة تشجع الابتكار . ويعتمد الحكم على ما هي افضل درجة من المنافسة علـــى المنتجـــات . وبســـبب الاستثمارات الضخمة في الصناعات الثقيلة فان درجة ادنى مـــن المنافسة امرا مناسبا اكثر الابتكار.

- يجب تحديد السياسة التكنولوجية بوضوح .
- تحسين وتقوية القوانين المتعلقـــة بحمايـــة الملكيـــة الفكريـــة وخصوصا نظام البراءات .
- تحسين كفاءة وفعالية نظامنا التربوي .
- تحسين كفاءة معاهد الابحاث التابعة للقطاع العام .
- توفير التمويل المناسب من القطاع العام لمعاهد الابحاث هـــذه وتحسين فعالية الانفاق على الابحاث .
- تشجيع الباحثين في المنشآت المتنافسة على مناقشة افكـــارهم وعقد الندوات المغلقة التي يستفيد منها كافة الفرقاء. ومـــن

الضروري أن يزداد الرابط بين الشركات والجامعات ومعـاهد الابحاث الحكومية بالفائدة على كافة فروع الصناعة .

- تشجيع اقامة الحاضنات التجارية .
- التشجيع على اقامة الصناعات في المناطق الصناعية .
- مد يد المساعدة في مجال التمويل وفي قضايا السوق .

المراجع

1. Burki, S.J. The Long March: A Reform Agenda for Latin America and the Caribbean in the Next Decade. The World Bank. 1997.
2. Business Week. "Information technology Annual Report: Doing Business in the Internet Age". June 22, 1998. pp. 61-89.
3. International Chamber of Commerce (ICC). Electronic Commerce in Practice. ICC. 1997.
4. Kumar, N. "The Power of Trust in Manufacturer-Retailer Relationships", in HBR. Nov/Dec 1996. pp. 92-106.
5. Ohmae, K. The Evolving Global Economy: Making Sense of the New World Order. A Harvard Business Review (HBR) book. 1995.
6. Petri, P.A. The Lessons of East Asia: Common Foundations of East Asian Success. The World Bank. 1993.
7. Porter,M.E."What is Strategy?",in HBR. Nov/Dec 1996. pp.61-78.

8. ----------. "Competitive Advantage", in HBR. March/April 1990. pp. 73-93.
9. Walters, S.J.K. Enterprise, Government, and the Public. Mc Graw-Hill. 1993.
10. Williamson, P.J. "Asia's New Competitive Game", in HBR. Sept/Oct 1997. pp. 55-67.
11. Various Issues of Harvard Business Review and Oxford Review of Economic Policy.

Table 1.

Spending on Innovation
Share of specific expenditures in total expenditures On Innovation

Shares	Italy	Germany	Belgium	United Kingdom	Holland	Denmark	Norway	Ireland
R & D	32.9	27.1	44.7	32.6	45.6	40.1	32.8	22.2
Patents, Licences	6.0	3.4	1.5	2.7	6.1	5.3	4.2	4.3
Design	31.9	27.8	11.3	28.4	7.6	15.8	14.2	22.0
Market Analysis	5.3	6.1	6.6	8.9	19.8	8.2	5.5	38.5
Others		29.2	21.2	15.9	20.2	9.0	17.6	20.4

Source: OECD, 1997: An empirical comparison of National Innovation Systems.

Tableaux98/Spending Innovation

Table 2:

Sources of Innovation in France

	In % of Innovating Firms	Importance given by the Firms
Internal Sources		
Internal Research	57	3.3
Other Departments	17	2.1
Research Groups	17	1.8
Other Departments	6	1.4
Public External Sources		
Public Laboratories	5	1.4
Universities	4	1.4
Other external Sources		
Technical Centers	7	1.6
Provision of Services	6	1.5
Consultants	4	1.4
Providers of materials	20	2.2

	In % of Innovating Firms	Importance given by the Firms
Equipments	22	2.3
Clients	22	2.3
Competitors	10	1.8
General Information		
Data Banks, Patents	7	1.6
Meetings, Publications	12	2
Exhibitions	20	2.3

The first column gives the proportion of innovating firms which use the source.

The second column is an average calculated from firm's answers.

tableaux98/Source of Innovation

Table 3:

The Objectives of Technological Innovation in France

	1	2
To maintain or increase market share		
Replacing obsolete products	31	2.5
Improving the quality of existing products	56	3.3
Extending the range of products	58	3.4
Looking for new geagraphic markets	33	2.6
Increase profitability		
By giving more flexibility to production	22	2.3
By decreasing labor costs	22	2.3
By decreasing the consumption of materials	20	2.2
By decreasing the consumption of energy	10	1.8
By decreasing the rate of defects	30	2.5
By shortening design cycle	29	2.5
Diminishing the damage to environment	24	2.3
Improving work conditions and security	32	2.6

1: In % of innovating firms
2: In given importance

Source: Inquiry "Innovation"- SESSI

Tableaux 98/objectives

Table 4:

Labour productivity in manufacturing, value added per hour, United States = 100

	1960	1985	1995
United States	100	100	100
Japan	19	69	73
W. Germany	56	86	81
France	46	86	85
Britain	45	60	70
Canada	69	84	70
Australia	51	57	52
Netherlands	51	107	97
Sweden	50	87	90

Source : OECD

Seminar/Labprod

Table 5:

Competitiveness
World rankings

	1995	1996	1997
United States	1	1	1
Singapore	2	2	2
Hong Kong	3	3	3
Finland	18	15	4
Netherlands	8	7	5
Norway	10	6	6
Denmark	7	5	7
Switzerland	5	9	8
Canada	13	12	9
New Zealand	9	11	10
Japan	4	4	11
Britain	15	19	12

Source : IMD

Seminar/CMPWDRKG

Table 6:

13-year-olds'average score in TIMSS* (Int average=500)

	Maths		Science	
1	Singapore	643	Singapore	607
2	South Korea	607	Czech Republic	574
3	Japan	605	Japan	571
4	Hong Kong	588	South Korea	565
5	Belgium (F)	565	Bulgaria	565
6	Czech Republic	654	Netherlands	560
7	Slovakia	547	Slovenia	560
8	Switzerland	545	Austria	558
9	Netherlands	541	Hungary	554
10	Slovenia	541	England	552
11	Bulgaria	540	Belgium (F)	550
12	Austria	539	Australia	545
13	France	538	Slovakia	544
14	Hungary	537	Russia	538
15	Russia	535	Ireland	538
16	Australia	530	Sweden	535
17	Ireland	527	United States	534
18	Canada	527	Canada	531
19	Belgium (W)	526	Germany	531
20	Thailand	522	Norway	527
21	Israel	522	Thailand	525
22	Sweden	519	New Zealand	525
23	Germany	509	Israel	524
24	New Zealand	508	Hong Kong	522
25	England	506	Switzerland	522
26	Norway	503	Scotland	517
27	Denmark	502	Spain	517
28	United States	500	France	498

Chart 1:

The influence of technical cooperation on the sales of new or improved products.

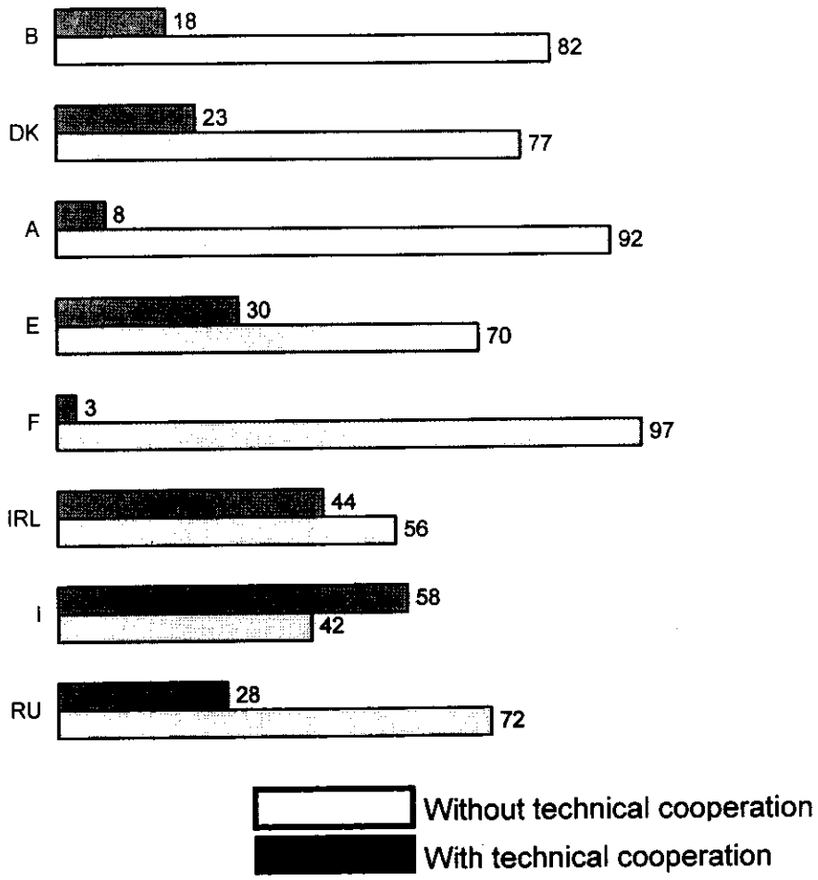

*Source:*Study on innovation in Europe.
Conf98/

29	Scotland	498	Greece	497
30	Latvia	493	Iceland	494
31	Spain	487	Romania	486
32	Iceland	487	Latvia	485
33	Greece	484	Portugal	480
34	Romania	482	Denmark	478
35	Lithuania	477	Lithuania	476
36	Cyprus	474	Belgium (W)	471
37	Portugal	454	Iran	470
38	Iran	428	Cyprus	463
39	Kuwait	392	Kuwait	430
40	Colombia	385	Colombia	411
41	South Africa	354	South Africa	326

* Third International Maths and Science Study
Source:TIMSS

Seminar/Mathscis

Chart 3

The Scientific & Technological Component of Innovation Systems

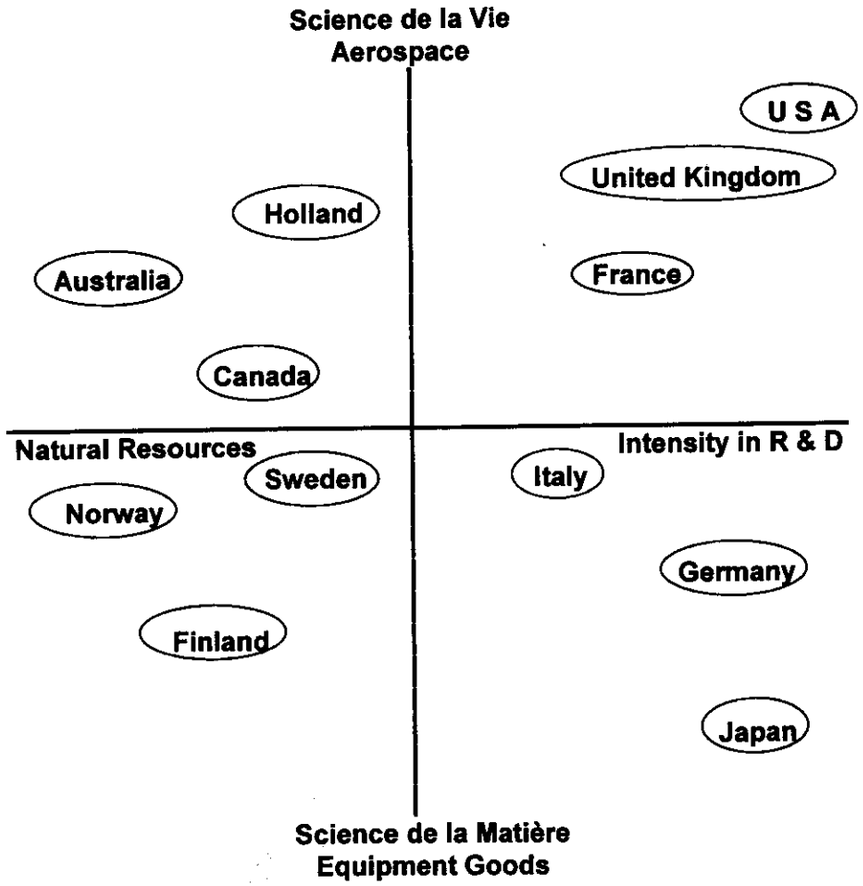

Source: Amable et alii (1997)." Les systèmes à l' ère de la globalisation", Economica. Paris.p.147

Conf98/

Chart 2:

The most advanced countries in science & technology grow faster than others. (1986-1994)

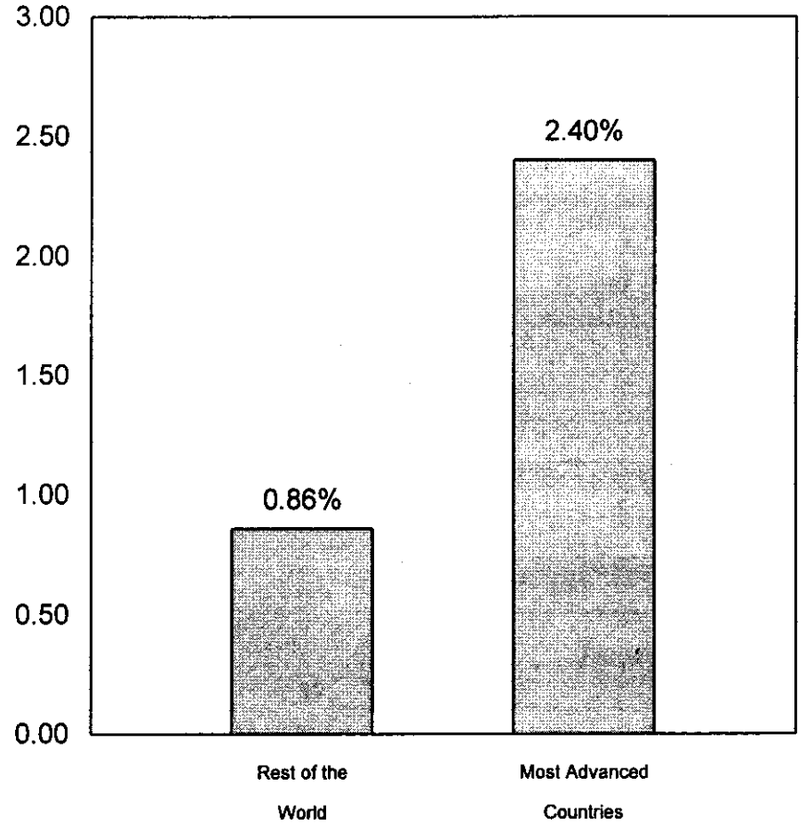

Source: European Commission (1997): Second European Report on S &T indicators 1997,p.9

Conf98/

Chart 4:

The Complementarity of the Components of a System of Innovation

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

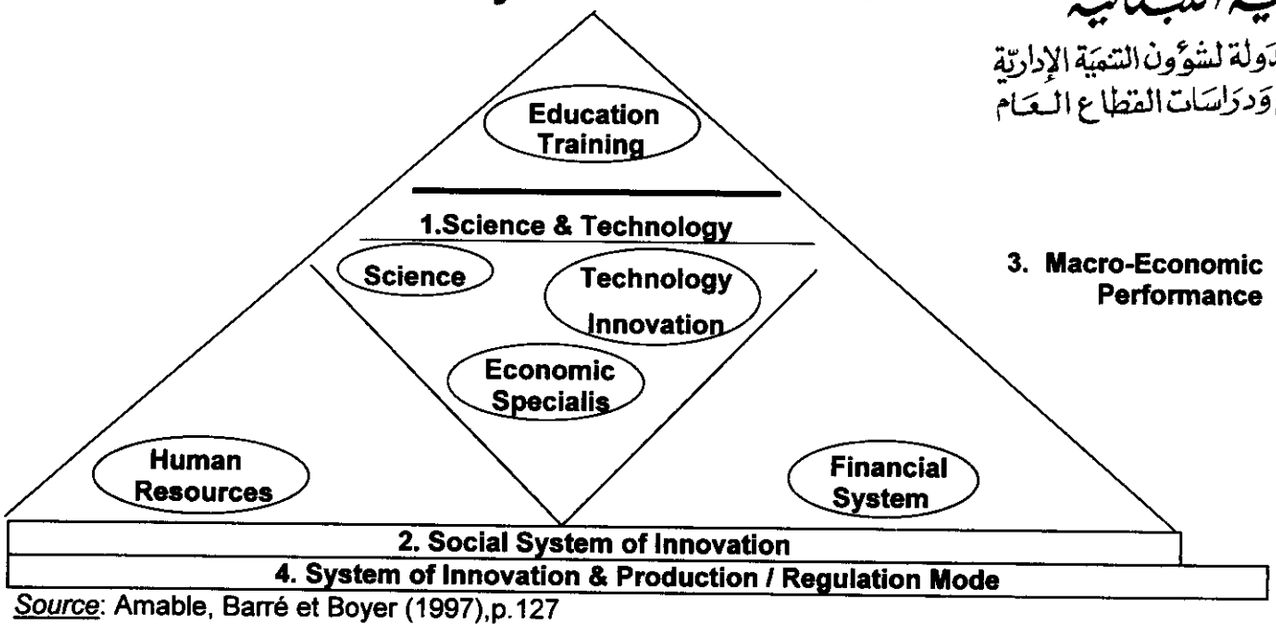

Source: Amable, Barré et Boyer (1997),p.127